وفرقوا بينه وبين غربان
الواو ونسبه ابن عصفور لسيبويه واختاره ابن الصايغ
ما بعد الا مشبه بالظرف المختص الذي لا يصل فيه الفعل الا بواسطة حرف الجر وعن
لم بنا بينها كالظرف المبهم يصل اليه الفعل بنفسه وقدح فيه بانه قد لا يكون قبل
الا فعل نحو القوم اخوتك الا زيدا الرابع انه بان مقدرة بعد الا وعليه الكسائي
فيما نقله السيرافي قال المعنى الا ان زيدا لم يقم الخامس انه بالا مجتمعة ركبت
من ان ولا وعليه الفرا قال ولهذا ادغم من رفع تغليبا لحكم لا ومن نصب غلب حكم ان
السادس انه انتصب لمخالفته الاول لان المستثنى مخرج له القيام نقيضه عن
الاول او عكسه وعليه الكسائي فيما نقله ابن عصفور السابع انه باستثنى مضمرا وعليه
المبرد والزجاج فيما نقله السيرافي ولم يترجح عندي قول منها فلهذا ارسلت الخلاف
واقواها الثلاثة الاول والاخر وسواء في نصب المستثنى من المذكور المتصل والمنقطع
الموجب وغيره نحو قاموا القوم الا زيدا وجا القوم الا حمارا وما قام احد الا زيدا
وما في الدار احد الا حمارا لكن يختار الاتباع في المتصل الواقع في النفي وشبهه نحو ما قام
احد الا زيد وما ضربت احدا الا زيدا وما مررت باحد الا زيد قال تعالى ومن يغفر
الذنوب الا الله ومن يقنط من رحمة ربه الا الضالون ما فعلوه الا قليل منهم وهو بدل
عند البصريين بدل بعض من كل لانه على نية تكرار العامل وعطف عند الكوفيين لان الا
عندهم حرف عطف لانه مخالف للاول والمخالفة لا تكون في البدل وتكون في العطف
ببل ولكن واجيب بان المخالفة واقعة في بدل البعض لان الثاني فيه مخالف ولا
للاول في المعنى وقدرنا لو مررت برجل لا زيد ولا عمرو وهو بدل لا عطف لان من شرط
لا العاطفة ان لا تتكرر وقال ابن الصايغ لو قيل ان البدل في الاستثناء قسم على حدته
لم يجز تلك الابدال التي عينت في باب البدل لكان وجها وهو الحق وحقيقة البدل
هنا انه يقع موقع الاول ويبعد لمكانه انتهى وزعم بعض النحويين ان الاتباع مخصوص
يكون فيه المستثنى منه مؤكدا وقد رد على سيبويه بقوله تعالى ولم يكن لهم شهداء الا
انفسهم ثم هذا جمع وقد ابدل منه وشرط بعض القدماء للاتباع عدم صلاحية المستثنى
منه للايجاب كاحد ونحوه ورد بالسماع قال تعالى ما فعلوه الا قليل منهم وشرط
الفراء لجواز النصب فيما اختير فيه الاتباع ان يكون المستثنى منه معرفة ورد بالسماع الا
قال تعالى ولا يلتفت منكم احد الا امراتك فيمن نصب وحكى سيبويه ما مررت باحد
الا زيدا وما اتاني احد الا زيدا واختار ابن مالك النصب في التراخي نحو ما ثبت
احد في الحرب ثباتا نفع الناس الا زيدا ولا ينزل عنده احد من بني تميم الا وافتهم
الا قيسا قال لانه ضعف التشاكل بالبدل لطول الفصل بين البدل والمبدل فعدم
منه قال ابو حيان وهذا الذي ذكره لم يذكره اصحابنا واختار ابن مالك لتعلم
ايضا النصب فيما رد به كلام تضمن الاستثناء كقول القايل ما قاموا الا زيدا وانت تعلم تحاموا
ان الامر بخلافه فتقول ما قام القوم الا زيدا فتنصب ولا ترفع لانه غير مستقل
والمبدل في حكم الاستقلال قال ابو حيان وهذا ايضا لم يذكره اصحابنا الا ان
ابن

ابن عصفور حكى نحوه عن ابن السراج ورده واذا اتبع المجرور بمن او الباء الزائدتين التبرية
او اسم لا الجنسية تعين اتباع المحل نحو ما في الدار من احد الا زيد وما من اله اعتبار
الا الله واحد وليس زيد بشيء الا شيئا لا يعبا به ولا اله الا الله وانما لم يجز الاتباع
على اللفظ لانها لا تعمل في المعرفة سوى الباء ولا في الموجب واجازه الكوفيون واختار الكوفيون
في مجرور من اذا كان المستثنى نكرة واجازه الاخفش ولو كان معرفة بناء على رايه من اتباع مجرورين
جواز زيادتها في المعرفة والموجب وانشد عليه قوله وما بالربع من احد الا
الا اواري بالخفض وعلم من التقييد ان المنقطع والمتصل المقدم والموجب يختار
فيه الاتباع بل يجب النصب في الثلاثة في اللغة المشهورة نحو ما لهم به من علم الا
اتباع الظن وما لي الا آل احمد شيعة فشربوا منه الا قليلا وفي لغة تميم يتبع المنقطع
بشرط صحة اغنائه عن المستثنى منه نحو ما في الدار احد الا وتد قال وبلدة ليس بها انيس
الا اليعافير والا العيس وقد شبه سيبويه نصب المقدم بنعت النكرة اذا تقدم
عليها فانه ينتصب على الحال بعد ان كان تابعا فان لم يصح اغناؤه نحو ما زاد الا ما نقص
وما نفع الا ما ضر تعين نصبه عند جميع العرب وكذا ان تقدم نحو ما في الدار الا حمارا
احد وفي لغة يتبع المقدم حكى سيبويه ما لي الا ابوك احد قال سيبويه فيجعلون احدا
بدلا وابوك مبدلا منه ووجهه المبرد بان البدل لا يكون تقديمه وقيل هو بدل ولكنه
في نية التاخير وقال ابن الصايغ احد بدل من الا مع الاسم نحو قمت وهو يشبه بدل الشي
من الشي لان ما قام الا ابوك في قوة ما قام غير ابيك وغير ابيك احد فيصح انطباقه
عليه قال ابن عصفور ولا يقاس على هذه اللغة وقد قاسه الكوفيون والبغداديون
وابن مالك ومن الوارد فيه قوله اذا لم يكن الا النبيون شافع وقوله فانهم
يعوا لا واحد منهم شذ اما المتوسط بين المستثنى منه وصفته نحو ما جاني احد الا زيدا
خير منك وما قام القوم الا زيدا العقلا وما مررت باحد الا زيد خير منك فيجوز
فيه الاتباع بدلا والنصب على الاستثناء كالمتاخر والاتباع فيه هو المختار
مثله المشاكلة هذا مذهب سيبويه واختلف النقل عن المازني فالمشهور عنه
موافقة سيبويه ونقل ابن عصفور عنه انه يختار النصب ولا توجيه لان المبدل
منه منوي الطرح فلا ينبغي ان يوصف بعد ذلك ونقل عنه ايضا انه يوجب النصب
ويمنع الابدال فحصل عنه ثلاثة اقوال قال ابو حيان والنصب حينئذ اجود من النصب
متاخرا ونقل ابن مالك في شرح الكافية عن المبرد اختيار النصب قال وعندي ان
النصب والبدل مستويان لان لكل واحد منهما مرجحا فتكافيا وفي لغة يتبع الموخر لو
رجح علينا قراة فشربوا منه الا قليل واذا عاد ضمير المستثنى منه صلح قبل المستثنى
الصالح للاتباع اتبع الضمير العايد جوازا وصاحبه اختيارا نحو ما احد يقول ذلك
الا زيد وما كان احد يجترئ عليك الا زيد وما حسبت احدا يقول ذلك الا زيدا فيجوز
في هذه الامثلة ان يجعل زيدا تابعا للمبتدا او لاسم كان او للمفعول الاول فيكون
بدلا لانه لان النفي متوجه عليه من جهة المعنى سوا كان العايد من الخبر كما تقدم او من

منهم وقد شبه سيبويه نصب المقدم بنعت النكرة اذا تقدم عليها فانه ينتصب على الحال بعد اتباعه

العامل فيه الابتدا وانه نواسخه